مقدمة:

إن الظروف الاجتماعية والاقتصادية للجزائر تغيرت تغيرا ملحوظا منذ مطلع القرن الماضي وبداية القرن الحالي بسبب تزايد السكان وتحسين ظروف المعيشة والتوسع الحضري والتطور الصناعي، وقد أدى هذا التطور السريع إلى زيادة استهلاك الموارد المائية ما نتج عنه زيادة في حجم مياه الصرف الصحي. وعليه لجأت الجزائر إلى تنفيذ سياسات واستراتيجيات محددة لتسير وإدارة هاته المياه من الأجل الحد من مشاكلها وكذا إعادة استعمالها في مجل الري، وبالرغم من التقدم الحاصل في هذا الشأن إلا أنه مزال هناك عدة مشاكل في قطاع تسيير مياه الصرف الصحي، لذا انتهجت الجزائر استراتيجيات وسياسات في قطاع الصرف الصحي أو ما يعرف بالتطهير حيث سنتطرق اليها من خلال:

- التعرف على قطاع المياه في الجزائر.
- التطرق الى الصرف الصحي كا قطاع خدماتي في الجزائر وأهميته.
- التعرف المؤسسات التي تقوم بتسيير منظومة الصرف الصحي والطرق المتبعة لتسيير.
- وفي الأخير واقع تسيير مياه الصرف الصحي ومياه الأمطار في المدينة الجزائرية واستخلاص أهم المشاكل.

I.المياه في الجزائر:

تتميز الجزائر بمناخ حار صيفا ومعتدل إلى بارد شتاء ويكاد ينعدم سقوط الأمطار صيفا مع معدل تبخر شديد، أما الأمطار فتتساقط حوالي 100 يوم في السنة كحد أقصى، وفي بعض الأحيان قد يزيد معدل السقوط عن 100 ملم في أقل من يوم واحد، وقد يتركز جزء كبير من أمطار العام خلال أيام قليلة مع سقوط الثلوج أحيانا على القمم الجبلية، ومعدل سقوط المطر سنويا شمال البلاد يزيد عن 500 ملم ويمكن أن يصل إلى 1500 أو 2000 ملم أحيانا ويتناقص المطر تدريجيا كلما اتجهنا جنوبا حتى يكون اقل من 100 ملم في السنة في المناطق المتاخمة للصحراء وينعدم تقريبا في المناطق الصحراوية.

1. بعض المؤشرات الرئيسية لقطاع الموارد المائية:[1]

حاليا 90% من السكان مرتبطون بالشبكة العامة لماء الشرب و85% ينتفعون بأنظمة الصرف الصحي.

الماء في الجزائر يوزع بمقادير متفاوتة بحسب الزمان والمكان ما بين 80 و250 لتر للساكن يوميا.

يبلغ حجم الموارد المائية المتوفرة في الجزائر 19 مليار م3 سنويا، 63% منها سطحية و37% جوفية لا تتجدد، أي بمعدل 600 متر مكعب سنويا للساكن، ومن المتوقع أن ينخفض إلى 500 متر مكعب سنة 2020 بسبب زيادة الاستعمال وتراجع هطول الأمطار.

لذلك تنص السياسة الوطنية للماء على زيادة حجم الموارد المائية من الآن وحتى 2025 أي بزيادة حجم الماء الطبيعي من 6.3 مليار متر مكعب سنويا، 44% منه توفرها السدود و56% يسحب من الأحواض الجوفية إلى 11 مليار متر مكعب سنويا وأيضا زيادة حجم الماء الصناعي من 50 إلى 800 مليون متر مكعب سنويا تنتجه محطات التحلية، والذي بدوره سيساهم في رفع حجم المياه المستعملة.

[1] نورالدين حاروش، استراتيجية إدارة المياه في الجزائر، دفاتر السياسة والقانون، العدد 07 , جوان 201, ص70.69

الخريطة رقم: 01 تمثل توزيع كمية التساقطات على الشمال الجزائري

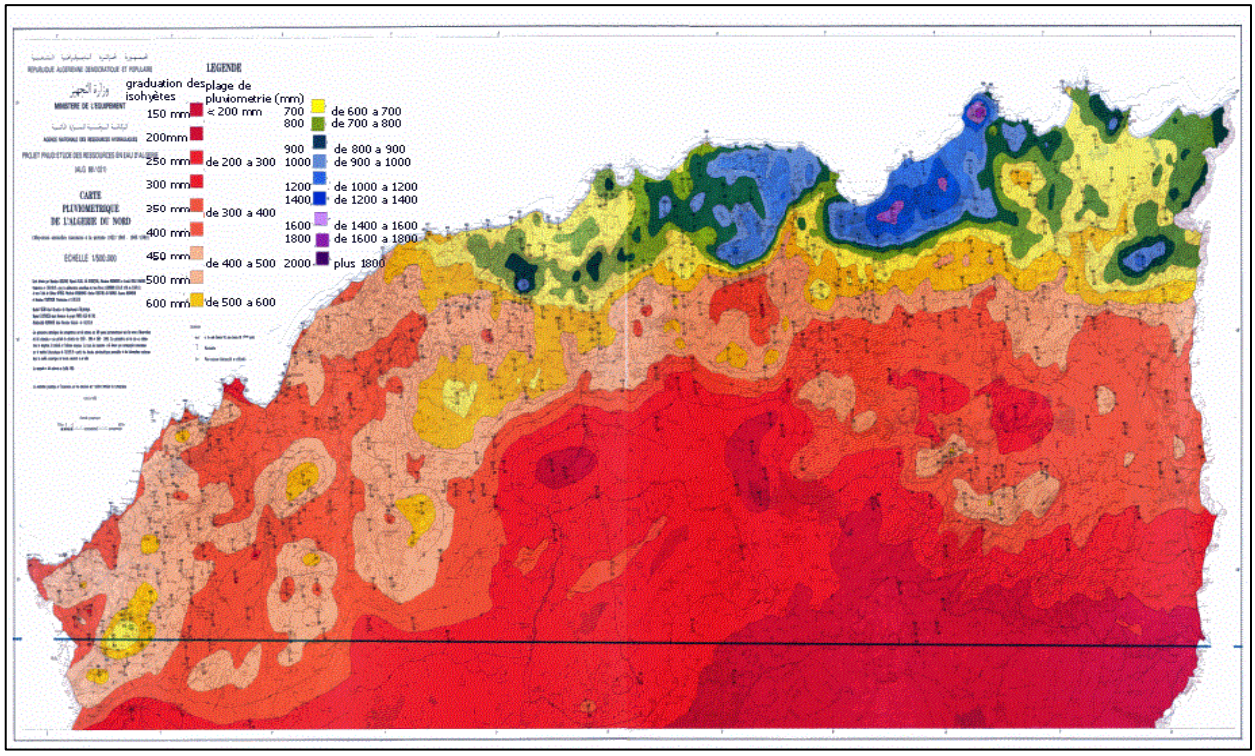

المصدر: الوكالة الوطنية للموارد المائية

2. مياه الصرف الصحي مصدر غير تقليدي للمياه:

يقدّر حجم المياه المستعملة التي ترمى في الجزائر مليار متر مكعب سنويا، الأمر الذي يفرض مضاعفة الجهود لاسترجاعها وإخضاعها لإعادة التدوير للاستفادة منها لاحقا، وهو ما يعكف عليه الديوان الوطني للتطهير "ONA" من خلال دورة الإنتاج التي تمر بعدة مراحل كون هذه العملية معقّدة، وتتطلب الكثير من الإمكانيات المادية والبشرية.

تبرز إعادة استعمال المياه المستعملة المعالجة كخيار استراتيجي ملح للحفاظ على صحة المواطنين والتنمية الاقتصادية، يتماشى مع التسيير العقلاني للمياه لتخفيف العبء على المصادر التقليدية التي يجب أن تترك لتلبية الحاجيات الوطنية المتعلقة بالشرب فقط، وذلك من خلال إنتاج المحطات التي يسيرها لكميات إضافية من المياه لمختلف الاستعمالات:

- ⇦ تنظيف الأرصفة والطرق.
- ⇦ سقي المساحات الخضراء العمومية.

⇦ إطفاء الحرائق.

⇦ استعمال الحمأة كسماد في الفلاحة.

II. الصرف الصحي في الجزائر:

1. تطور الصرف الصحي بالجزائر:

النمو الذي عرفته البلاد خلال هذه السنوات الأخيرة له إيجابيات ولكنه أدى أيضا إلى آثار سلبية على البيئة وخاصة على الموارد المائية بسبب رعاية غير كافية للبيئة. في الواقع التلوث قد يكون السبب الرئيسي في نقص المياه في بلد شبه قاحل مثل بلدنا ومن هنا جاءت الحاجة إلى قدر أكبر لحماية للموارد المائية.

لذا سياسة الصرف الصحي مطلوبة باعتبارها أمرا حتميا لا مفر منه للحماية من مخاطر التلوث الناتجة عن حماية هذه الأوساط وهي تعتمد بشكل خاص على الحفاظ على الموارد الموجودة وتثمين مياه الصرف الصحي المعالجة والحفاظ على صحة المواطنين والتنمية الاقتصادية.

أ. تطور شبكة التطهير:

شبكة التطهير الصرف الصحي الوطني شهدت ارتفاعا حادا منذ تحقيق برنامج تنفيذ شبكات الصرف الصحي في جميع أنحاء البلاد، هذا مكن من إلغاء جزء كبير من تصريف مياه الصرف الصحي الملوثة خصوصا في المناطق الحضرية، والقضاء على عدد كبير من خنادق الصرف الصحي في جميع أنحاء البلاد، مما يقلل من خطر الإصابة بالأمراض المنقولة عن طريق المياه. نسبة ربط الصرف الصحي العام هو واحد من أكثر المؤشرات استخداما لتقييم الجهود المبذولة من بلدان في مجال الصرف الصحي.

الشكل رقم: 01 يمثل تطور شبكة التطهير (1999 –2016)

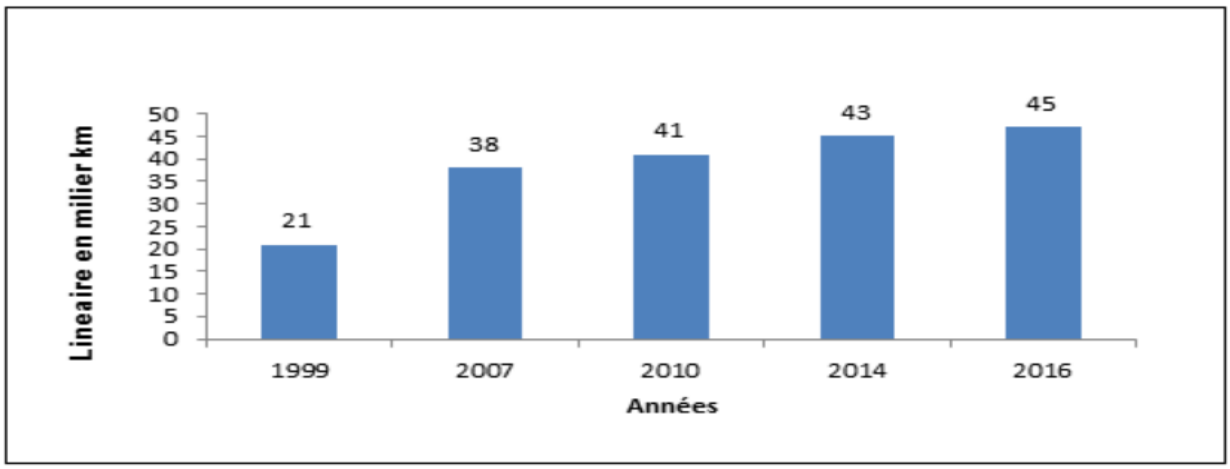

المصدر: وزارة الموارد المائية /الديوان الوطني لتطهير

في حين أن 35٪ فقط من إجمالي عدد السكان في الجزائر الذي كان يقدر ب 14.69 مليون نسمة تم وصله بجهاز الصرف الصحي العام في عام 1970 وزادت هذه النسبة إلى 90٪ من إجمالي عدد السكان الذي قدر ب 39.5 مليون نسمة في عام 2015 .

ب. تطور محطة التطهير:

فيما يتعلق بمحطات المعالجة، نلاحظ أن في سنة 1999 كان عدد محطات معالجة المياه يقدر ب 12 محطة بطاقة بقدرة لا تتجاوز 90 مليون متر مكعب / سنة.

الشكل رقم: 02 يمثل تطور محطات التطهير في الجزائر (1995 – 2016)

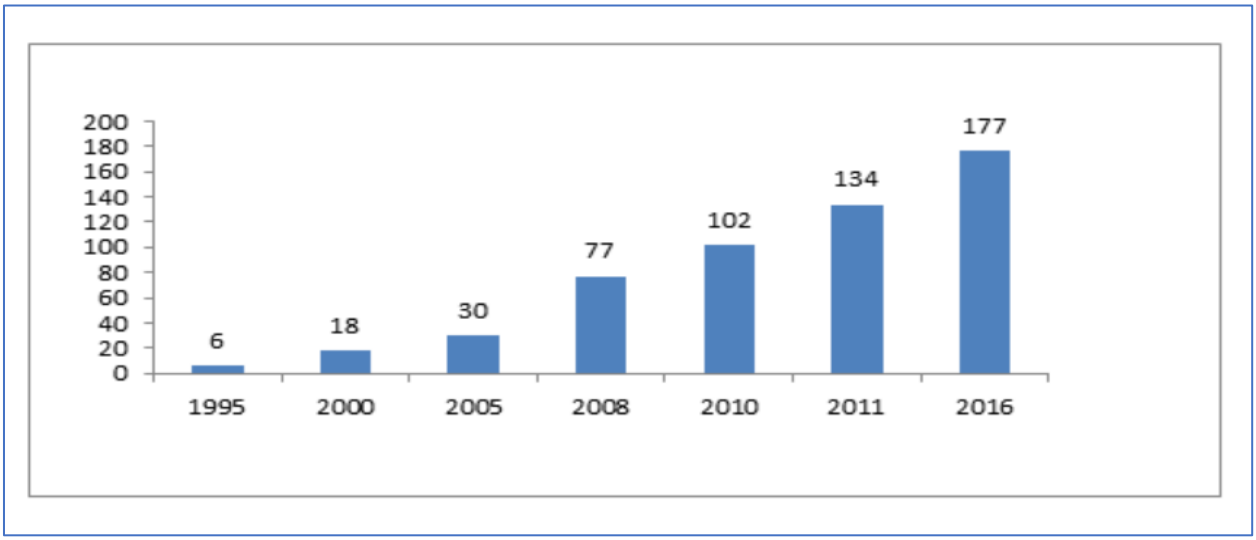

المصدر: وزارة الموارد المائية /الديوان الوطني لتطهير

ت. **برنامج نظام التطهير في طور الإنجاز:**

إضافة الى المحطات العملية، قطاع الموارد المائية يضم 69 محطة التطهير في طور الإنجاز بقدرة تقدر بحوالي 6 ملايين المكافئة لعدد السكان أي 244 مليون متر مكعب / سنة. عند الانتهاء من هذا البرنامج (آفاق 2020) محطات التطهير سوف تصل إلى أكثر من 270 وحدة مع القدرة بحوالي 1300 مليون متر مكعب / سنة .

2. الإطار التنظيمي والتخطيطي والاستراتيجي:

أ. قوانين الماء:

- ⇦ قانون رقم 05-12 مؤرخ في 04 أوت 2005 يتعلق بالمياه قد منح عبر المواد 76 و78 امتياز استعمال المياه المستعملة والمطهرة من أجل السقي
- ⇦ قانون رقم 08-03 مؤرّخ في 23 يناير 2008 يعدل ويتمم القانون رقم 05-12 المؤرخ في 04 غشت 2005 والمتعلق بالمياه.
- ⇦ أمر رقم 09-02 مؤرّخ في 22 يوليو 2009 يعدل ويتمم القانون رقم 05-12 المؤرخ في 28 جمادى الثانية عام 1426 الموافق 4 غشت سنة 2005 والمتعلق بالمياه.

ب. المراسيم:

- ⇦ مرسوم تنفيذي رقم 10-23 مؤرّخ في 12 يناير 2010 يحدد الخصائص التقنية لأنظمة تصفية المياه القذرة.
- ⇦ مرسوم تنفيذي رقم 09-209 مؤرّخ في 11 يونيو 2009 يحدد كيفيات منح الترخيص بتفريغ المياه القذرة غير المنزلية في الشبكة العمومية للتطهير أو في محطة التصفية.
- ⇦ مرسوم تنفيذي رقم 07-149 مؤرخ في 20 مايو 2007 يحدد كيفيات منح امتياز استعمال المياه القذرة المصفاة لأغراض السقي و كذا دفتر الشروط النموذجي المتعلق بها.

ت. مرسوم تنفيذي رقم 10-01 مؤرخ في 4 يناير 2010 يتعلق بالمخطط التوجيهي لتهيئة الموارد المائية والمخطط الوطني للماء.

⇦ **المخطط التوجيهي لتهيئة الموارد المائية:**

يشمل:

- ⇦ تقييم الموارد المائية التي يتم رصدها، بما فيها الموارد البديلة الصادرة لا سيما عن تصفية المياه القذرة وتحلية ماء البحر وكذا الموارد المسترجعة نتيجة لتقليص الخسائر المادية وتطهير الموارد الطبيعية.
- ⇦ تقييم الاحتياجات للماء المعدة على أساس أهداف تطوير القطاع على المدى البعيد والمحددة لكل وحدة هيدروغرافية طبيعية.
- ⇦ تحديد المشاريع والبرامج المهيكلة للحشد وتخصيص الموارد المائية، التي تسمح بتلبية الاحتياجات للماء الفائضة على المدى البعيد،

- ⇦ تحديد المشاريع والبرامج المهيكلة لإعادة تأهيل وتطوير منشأة التزويد بالماء الصالح للشرب، ولتطهير والسقي،
- ⇦ التوزيع الزمني لمجمل المشاريع والبرامج المهيكلة حسب تطور احتياجات للماء خلال مدة التخطيط وكذا تقدير تكاليف الاستثمار.

⇦ **المخطط الوطني للماء:**

يشمل:

- ⇦ تشخيص قطاع الماء، المتضمن على التوالي الموارد التي يتم رصدها واستعمالها حسب نوع الاستعمال، الخاص بكمية وكيفية هياكل الري الموجودة وكذا الجوانب المؤسساتية والتنظيمية،
- ⇦ تحديد أهداف التنمية القطاعية على المدى البعيد، أخذا في الحسبان الحالة في قطاع الماء وكذا توجيهات تهيئة الإقليم وحماية البيئة والمخططات التوجيهية القطاعية الأخرى،
- ⇦ تحديد المشاريع والبرامج المهيكلة على أساس التعرف عليها بالمخططات التوجيهية لتهيئة الموارد المائية وكذا مشاريع تحويل الماء بين الوحدات الهيدروغرافية الطبيعية.
- ⇦ تحديد المشاريع والبرامج المهيكلة ذات الطابع الوطني التي تهدف إلى ضمان التسيير الدائم للموارد المائية وهياكل الري،
- ⇦ التوزيع الزمني لمجمل المشاريع والبرامج المهيكلة وكذا الإطار المالي المعد على أساس تقدير تكاليف الاستثمارات في مختلف المخططات التوجيهية للموارد المائية،
- ⇦ توزيع مختلف المشاريع والبرامج المهيكلة على مستوى الولايات.

3. **الدراسات الاستراتيجية:**

في إطار التعاون بين الاتحاد الأوروبي والجزائري القطاع تلقى تمويلا لتطوير العديد من الدراسات الاستراتيجية في برنامج المياه الثاني وتتمثل في :

أ. المخطط الوطني لتطوير قطاع التطهير:

يشمل تنفيذ خطة العمل الموضوعة للسنوات الخمس عشرة القادمة للحفاظ على الموارد المائية، حماية صحة الناس، وتطوير الزراعة المروية، وتحسين نوعية المياه الساحلية.

المخطط الوطني لتطوير قطاع التطهير، يهدف إلى تزويد قطاع الصرف الصحي بأداة تخطيط لتحديد استراتيجية وطنية الجزائرية في مجال تطهير مياه الصرف الصحي، وهذا على نطاق المدن وحتى آفاق عام 2030.وتهدف هذه الدراسة إلى حماية الموارد المائية، والحد من الأمراض المنقولة عن طريق المياه، حماية الأوساط المستقبِلة بما في ذلك السواحل وبصفة عامة محاربة المخاطر الصحية .

وقد قدمت الدراسة جرد شامل للبنية التحتية للصرف الصحي الموجودة (شبكات ومحطات معالجة) إلى جانب وجود تشخيص شامل لقطاع الصرف الصحي في المناطق الحضرية عبر التراب الجزائري بأكمله.
ويوفر البرنامج أيضا استراتيجية تحسين إدارة الصرف الصحي لوضع المؤسسات الجزائرية في أفضل الظروف لمواجهة التحدي الكبير المتمثلة في الإدارة الفعالة للصرف الصحي للسنوات القادمة .

ب. وضع استراتيجية وطنية للصرف الصحي في المناطق الريفية :

وضع أسس استراتيجية الصرف الصحي في المناطق الريفية في المجال التقني، السوسيولوجي والمالي والتنظيمي والرقابي واستندت الدراسة على البيانات العامة على المستوى الوطني، وعلى وجه الخصوص في القطاع وكذلك القيام بتحقيقات على الميدان إلى جانب الاسر والبلديات: تم التحقيق في 8 مدن انطلاقا من الخبرات التقنية لأنظمة الصرف الصحي الموجودة ولكن أيضا التحقيقات الى جانب الأسر (وشملت الدراسة 480 أسرة). بينت الدراسة أن في الجزائر الصرف الصحي المستقل هو حل يجب تقديره وأن تقسيم مناطق الصرف الصحي ضروري لتحقيق تنمية متناغمة للمنطقة.

ج. دراسة التوليد المشترك :للطاقة الكهربائية من محطات معالجة مياه الصرف الصحي :
الدراسة سمحت بالحصول على تقييم لإمكانية التوليد المشترك للطاقة الكهربائية من الحمأة الناتجة عن محطات معالجة في آفاق مختلفة، الاقتصادات المتوقعة (الكهرباء المولدة ذاتيا والحد من الحمأة) وتقدير لحجم الاستثمارات المطلوبة .
بالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بإدارة مشكلة الحمأة في محطات المعالجة، وقد وضعت خطة إنشاء سبع (7) مراكز إعادة التدوير إقليمية يشرف كل واحد منه على عدة ولايات، اعتمادا على موقع محطات المعالجة، كميات الحمأة المنتجة والظروف الجغرافية.

III.الإطار المؤسساتي لتسيير المياه:

إن الخدمة العمومية للمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي من اختصاص الدولة والبلديات. فتسيير الخدمة العمومية مضمون من خلال ثلاث أجهزة منصوص عليها في القانون المتعلق بالمياه في بابه "السادس" المواد من 100 الى 110.

- التسيير بالامتياز: تمنحه الدولة (أو البلديات) لأشخاص معنويين من القانون العام. حيث منح مثل هذا النظام للخدمة العمومية للمياه الصالحة للشرب، حاليا للمؤسسة العمومية المسماة "الجزائري

للمياه" محدد بمرسوم تنفيذي رقم 08-54 المؤرخ في 9 فيفري 2008 المتضمن المصادقة على دفتر الشروط النموذجي وقواعد الخدمة التابعة له[1] .

- ❖ التسيير المفوض: تمنحه الدولة أو المؤسسات العمومية لمتعاملين عموميين أو خواص على أساس المرسوم التنفيذي رقم 10-275 المؤرخ في 4 نوفمبر 2010[2] (إن تفويض لمؤسسات فرعية عمومية (شركات ذات أسهم) يمكنها أن تدعم بعقود من نوع " تسيير " مبرمة مع متعاملين خواص (حاليا: سيال، سيور وسياكو).
- ❖ التسيير عن طريق البلدية: ويتم باستقلالية مالية.
- ❖ ضبط الخدمة العمومية للمياه: إن سلطة الضبط (ARSPE) والتي تعد سلطة إدارية مستقلة، بصلاحيات وقواعد تنظيمها وسيرها محدد بالمرسوم التنفيذي رقم 08-303 المؤرخ في 27 سبتمبر 2008[3].

وتتمثل صلاحيات سلطة الضبط للخدمات العمومية للمياه لاسيما في:

- ✓ تقييم مؤشرات نجاعة ونوعية الخدمة الموفرة للمستعملين من طرف المتعاملين.
- ✓ مراقبة التكاليف وتسعيرات الخدمة العمومية للمياه والتطهير.
- ✓ المساهمة في تنفيذ عمليات تفويض لتسيير الخدمات العمومية للمياه والتطهير.

[1] انظر الجريدة الرسمية رقم 8 المؤرخة في 13 فيفري 2008.

[2] انظر الجريدة الرسمية رقم 68 المؤرخة في 10 نوفمبر 2010.

[3] انظر الجريدة الرسمية رقم 56 المؤرخة في 28 سبتمبر 2008

المخطط رقم: 02 يمثل المراحل التي مر بها قطاع تسيير المياه وتطهير في الجزائر

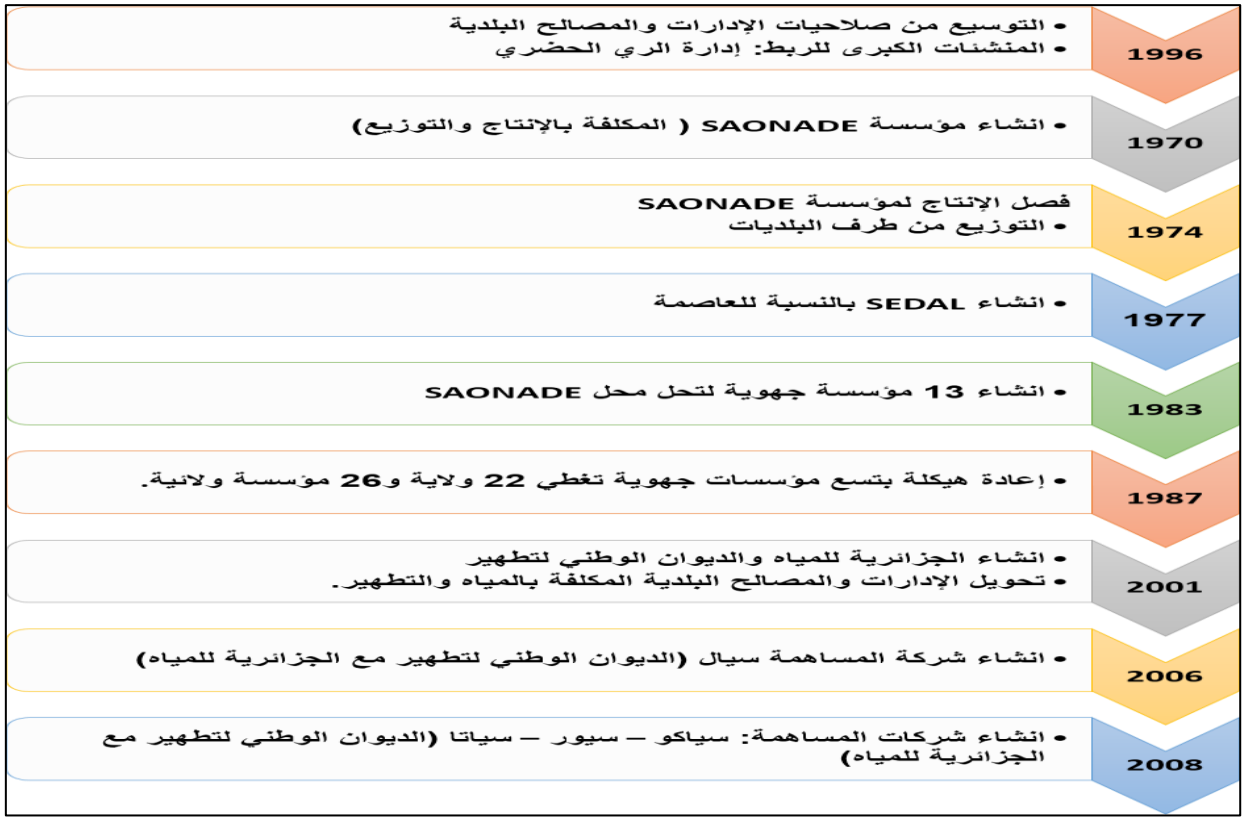

المصدر: رسالة الماجستير التسيير المفوض والتجربة الجزائرية في تسيير المياه، بودراف مصطفى، جامعة الجزائر 1 كلية الحقوق2011/2012 + معالجة الطالب

أ. الديوان الوطني للتطهير:

"الديوان الوطني للتطهير" هو مؤسسة عمومية وطنية ذات طابع صناعي و تجاري نشأت هذه المؤسسة وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 01–102 المؤرخ في 27 محرّم 1422 الموافق 21 أبريل سنة 2001. يوضع الديوان تحت وصاية الوزير المكلّف بالموارد المائية.

1. **تنظيمه:**

يحتوي الديوان الوطني للتطهير على مجلس توجيه ومراقبة، والذي بدوره يناقش استراتيجية سياسة تطبيق التطهير.

من أجل إدارة فعالة للخدمة العمومية للتطهير، وللتشاور مع الفاعلين المحليين، الديوان الوطني للتطهير متواجد في 42 ولاية من خلال 11 منطقة تضم 40 وحدة.

الديوان الوطني للتطهير متواجد في الولايات الستة الأخرى (الجزائر، تيبازة، قسنطينة، عنابة، الطارف ووهران) من خلال تواجده في الشركات بالأسهم لتسيير المياه والتطهير.

الديوان الوطني للتطهير يحتوي أيضا على 03 مديريات للتطهير:

- ⇦ مديرية التطهير بالوادي.
- ⇦ مديرية التطهير حوض ورقلة.
- ⇦ مديرية التطهير واد ريغ.

الخريطة رقم: 02 التنظيم الإقليمي الجديد لديوان الوطني لتطهير

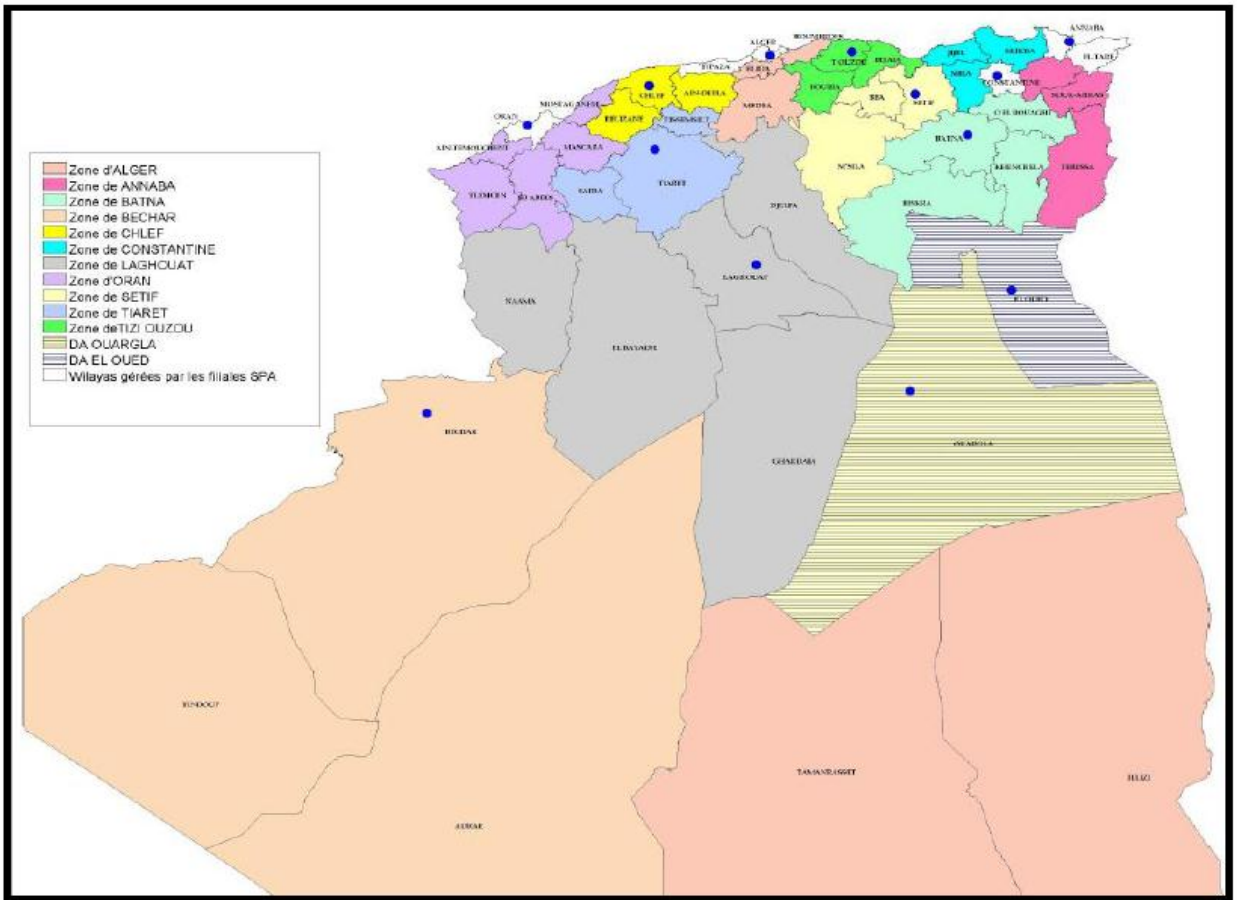

المصدر: الديوان الوطني لتطهير

2. **مهامّه:**

يقوم الديوان الوطني للتطهير بتسيير، استغلال وصيانة أشغال ومنشآت التطهير ومن أهدافه:

- ⇦ حماية ووقاية الموارد والمحيط المائي.
- ⇦ مقاومة كل اشكال التلوث البيئي.
- ⇦ الحفاظ على الصحة العمومية.
- ⇦ يضمن الديوان الوطني للتطهير لحساب الدولة انجاز الأشغال والمنشآت المفوضة المتعلقة بمشاريع الدراسات، الانجازات، إعادة تأهيل وتشخيص محطات التطهير وشبكات الصرف الصحي وكذا محطات الضخ.

3. **النشاطات:** أخر احصائيات فيفري 2018عن ديوان الوطني لتطهير

- ⇦ عدد البلديات التي المسيرة من طرف الديوان:1125
- ⇦ عدد الموظفين: 12000
- ⇦ طول الكلي لشبكة المسيرة من طرف الديوان: 52195 كلم
- ⇦ عدد محطات المعالجة التي يسيرها الديوان: 146

  - 71 محطة: تقنية الحمأة المنشطة
  - 72 محطة: تقنية الأحواض المهواة طبيعيا
  - 03 محطات: تقنية النباتات المصفية

- ⇦ عدد مراكز الصرف: 266 مركز
- ⇦ القدرة الاستيعابية لمحطات المعالجة: 714 914 9 متر مكعب تكافئ عدد السكان
- ⇦ حجم المياه المعالجة: 19 مليون متر مكعب
- ⇦ المتوسط اليومي للمياه الصرف المعالجة: 548 521 1 متر مكعب/اليوم
- ⇦ حجم مياه الصرف 92 مليون متر مكعب
- ⇦ حجم النفايات الصلبة الموجودة في مياه الصرف 858 7متر مكعب
- ⇦ عدد محطات ضخ مياه الصرف الصحي المسيرة من طرف الديوان الوطني لتطهير: 468 محطة

ب. التسيير المفوض:

الفرع الأول/ شركة المياه والتطهير لولاية الجزائر العاصمة[1]

فوض تسيير شركة المياه والتطهير لولاية الجزائر العاصمة "SEAAI"، للشركة الفرنسية متعددة الجنسيات "Suez– environnement" بموجب عقد تسيير أبرم في نوفمبر 2005، عن طريق التراضي لمدة خمس سنوات ونصف، ودخل العقد حيز التنفيذ بتاريخ 1 مارس 2006، وقد تضمن الالتزام في خطوته الأولى التشخيص العام لحالة خدمات المياه و الصرف الصحي لولاية الجزائر، ثم في خطوة ثانية تنفيذ الاستراتيجية المناسبة لبلوغ النتائج المرجوة لاسيما التقنية منها ونقل التكنولوجيا العلمية وخبرات التّسيير للجانب الجزائري، أما برنامج الاستثمارات المتعلقة بتحسين الملكية فيتم تمويلها من طرف السلطات الجزائرية.

وقد أسفرت هذه الشراكة على تحقيق الشركة الأجنبية المسيّرة نتائج مرضية عند نهاية العقد الأول، والتي كانت الدافع لتجديد العقد لثاني مرة ثم للمرة الثالثة تباعا، وهو ما تؤكده النتائج التالية:

بالنسبة لخدمات التطهير فقد تم بداية، تجنيد فرق محلية مؤهلة، وحائزة على مستوى تأهيل بمعايير دولية، وعليه عرفت شبكة التطهير المتواجدة تسيير أمثل، وكذا تنظيف ما يقدر بـ 86% من حجم شبكة التطهر، فقط ما بين سنة 2006 إلى غاية 2010، وأيضا وكذا ارتفاع ملحوظ في معدلات تصفية وتنقية المياه

الفرع الثاني: شركة المياه والتطهير لولاية وهران[2]**:**

فوض تسيير شركة المياه والتطهير لولاية وهران"SEOR"، للشركة الاسبانية "Agbar"، بموجب اتفاقية التّسيير المفوض التي أبرمت في 1 أفريل 2008، لمدة خمس سنوات ونصف.

وقد تم الاتفاق على أن تقوم الشركة الاسبانية المفوضة خلال الستة أشهر الأولى، بتشخيص الوضع الذي تعانيه خدمات المياه والتطهير بالولاية، مع وضع خطط عمل واستًراتيجيات عمل ملائمة، يتم تنفيذها خلال المرحلة الثانية، على ضوء النتائج والبيانات التي أفرزتها مرحلة المعاينة والتشخيص وعليه أقامت الشركة الاسبانية المسيّرة استراتيجية عمل على المديين القصير والمتوسط، أدت عند نهاية العقد إلى تحسين و تحديث خدمة الزبائن، وتوسيع نطاق التغطية وتحسين نوعية الخدمة المقدمة، توفير المياه على مدار الساعة، تكوينو تدريب العمال، تحسين تسيير المحاسبة و حجم المبيعات، تحديث التّسيير الإداري، وعلى إثر هذه النتائج

[1] صـونيـــة نـايــل، نموذج الشراكة الاستراتيجية بين المؤسسات العمومية المسيّرة لخدمات المياه والقطاع الخاص في الجزائر، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، العدد 23 , 2018 ,ص50

[2] مرجع سابق ص51.

استفادت نفس الشركة الاسبانية "Agbar Agua "، بعد نهاية العقد من إبرام اتفاق للمساعدة التقنية لمدة ثلاث سنوات يسري من تاريخ 1 جوان 2014.

الفرع الثالث: عقد تسيير شركة المياه والتطهير لولايتي عنابة والطارف[1] :

فوض تسيير شركة المياه والتطهير لولايتي عنابة والطارف "SEATA" للشركة الألمانية "Gelssen-Wasser"، بموجب عقد تسيير وقد أبرم العقد بتاريخ 17 ديسمبر 2007، لمدة خمس سنوات ونصف.

أما عن نتائج هذه الشراكة فتعتبر من بين حالات الشراكة العمومية الخاصة التي باءت بالفشل، وذلك بسبب ما سجله تنفيذ العقد من تأخر في إنهاء خطة العمل المتفق عليها، والتخلف عن تنفيذ التزامات العملية العقدية كما يحددها دفتر الشروط، فبالرغم من وفاء الطرف الجزائري بتسليم الاعتمادات المالية للشركة المفوضة بالتّسيير، حسب الشروط والكيفيّات المتفق عليها، منذ بدايات العقد، بدءً من تاريخ 2009/10/15، فإن الشركة المفوضة بالتّسيير لم تكن تفي بالتزاماتها العقدية على النحو المتفق عليه، وهو ما أدى بعد خلاف الأطراف حول تنفيذ العقد وعجزهم عن الوصول إلى تسوية ودية للمنازعة، إلى عرض النزاع على التحكيم الدولي.

الفرع الرابع: عقد تسيير شركة المياه والتطهير لمدينة قسنطينة[2]:

منح تسيير شركة المياه والتطهير لمدينة قسنطينة "SEACO"، لصالح الشركة الفرنسية "la Marseillaise des eaux"، بموجب اتفاقية تفويض أبرمت بتاريخ 23 جوان 2008، وقد تضمّن العقد التزام الشركة الفرنسية المسيّرة، بضمان توفير المياه لسكان 12 بلدية بمعدل 24/24 سا/اليوم، بالإضافة إلى تسيير خدمة التطهير، وكذا العمل على نقل المعارف والخبرات ومختلف التقنيات المتعلقة بالتّسيير للطرف الجزائري.

أما عن نتائج هذه الشراكة، فالثابت أن الشركة الفرنسية المفوضة بتسيير خدمات المياه والتطهير لولاية قسنطينة، ساهمت في بدايات تنفيذ العقد المبرم معها، في احتواء بعض النقائص التي كان يعاني منها مرفق المياه في ولاية قسنطينة، إلا أنها لم تتمكن باعتراف مسؤولي القطاع، من تحسين الخدمات وتسيير الخدمة على النحو المتفق عليه، وهو ما أسفر عن فسخ عقد الشراكة باتفاق الأطراف، قبل استنفاذ مدته.

[1] مرجع سابق ص 52

[2] مرجع سابق ص53

الشكل رقم: 03 التوزيع الحالي حسب وسائط الإدارة من حيث عدد السكان الذين تم خدمتهم في عام2015

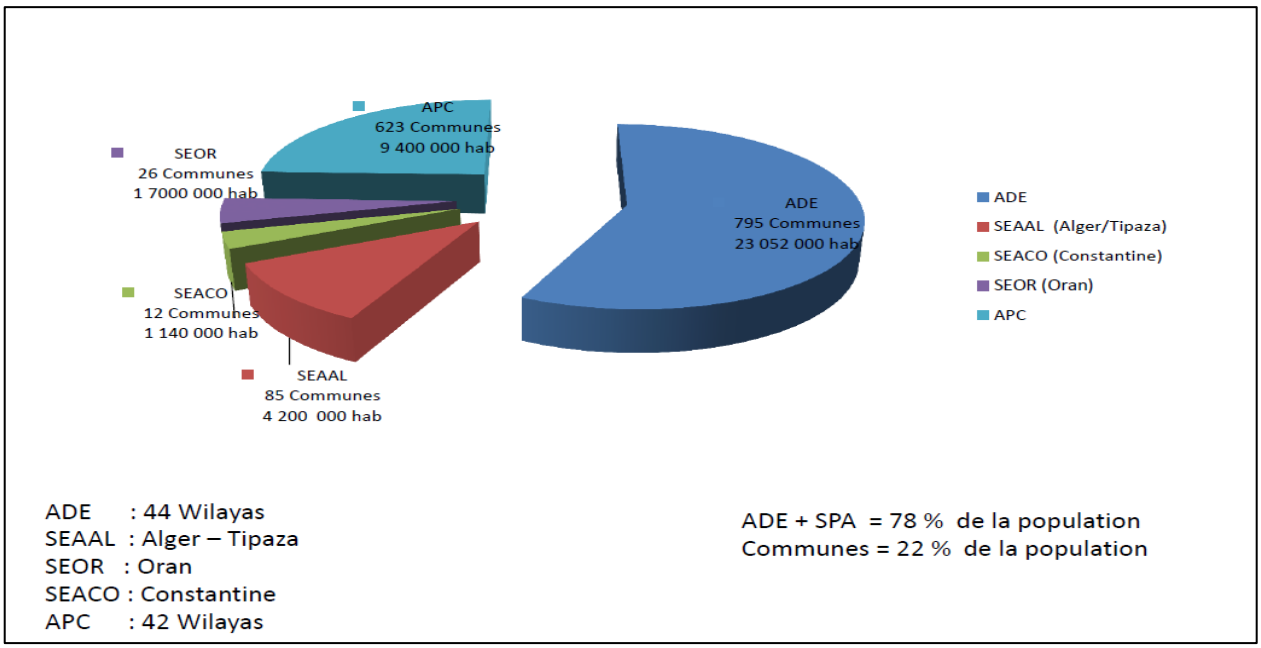

المصدر: وزرارة الموارد المائية

IV.واقع تسيير مياه الصرف الصحي ومياه الأمطار في المدينة الجزائرية:

بالنظر الى ما تم تسخيره من طرف الدولة لقطاع المياه وخاصة مياه الصرف الصحي نجد بأن المنظومة القانونية متكاملة وكذلك الهياكل المؤسساتية المتاحة، إضافة الى سياسة التخطيط المتبعة في هذا المجال وكل المجهودات المبذولة غير أن ما يلفت النظر الى المدينة الجزائرية أنه رغم هاته الامكانية المتاحة مزال هذا القطاع يعاني من مشاكل:

1. **سياسة الترقيع (تسمى في الجزائر بسياسة bricolage)**: حلول تتم بما يتوافر من أدوات، وما هو متاح من وسائل لم تكن مهيأة بالضرورة كي تستخدم من أجل العملية التي تستخدم فيها، والتي يتم التحايل لتكييفها معها و تتأقلم مع ما يتوافر من وسائل، اذ لا ترتكز لأي معايير أو تخطيط أو دراسة.

2. **نقص المتابعة والصيانة الدورية**: السبب الرئيسي لتدهور حالة المنشآت والشبكات التي تحد من كفاءتها وقدرتها الاستيعابية.

3. **البيروقراطية الإدارية**: المشكل الذي لا يزال يطرح نفسه رغم سياسة الدولة المنتهجة لمحاربة البيروقراطية.

4. **نقص الرقابة القانونية وعدم فاعليتها**: اذ تلعب الرقابة دور هام في إظهار النقائص وتجاوزات والإهمال. معظم مشاريع لا تنجز بالمعايير وما دامت آليات المراقبة وإجراءات الردع غائبة.

5. **محدودية قواعد البيانات:** قواعد البينات حاجة أساسية لا غنى عنها باعتباره الأساس الذي يشكل فارقا بين حسن التخطيط وسوء التخطيط.

6. **نقص الموارد المالية بالنظر للطلب المتزايدة للخدمة:** بالنظر لزيادة عدد السكان وزيادة استهلاك الماء وكذا توسع المدن وزيادة حجمها، وما يتطلب من مخصصات مالية معتبرة لتسيير القطاع والاستثمار فيه، والاعتمادات المالية التي يتطلبها تطوير قطاع المياه والتطهير وعصرنة مؤسساته.

7. **ظاهرة الفساد الإداري:** وما تؤدي إليه من استنزاف للمخصصات المالية للقطاع، خاصة مع اختلاف وتعدد نظم وأساليب الإدارة والتّسيير، وخضوع المؤسسات المكلفة بذلك للنظام المعمول به، وهو نظام لا يراعي خصوصية القطاع وطبيعة ومتطلبات تسييره، ولا الشروط الخاصة والنوعية للاستثمار فيه، ما يفتح المجال واسعا لعمليات الاستثمار المبتدعة التي تبنى على أساس مشاريع وهمية، أو لا تتناسب طبيعتها وحجمها مع المخصصات المالية المرصودة لها[1].

8. **غياب التنسيق والتكامل بين مختلف المؤسسات والإدارات:** غياب التنسيق يحد من تحقيق أهداف الإدارة العامة وإنجاز الأهداف بأعلى درجة من الفعالية، إضافة الى هدر الموارد والامكانيات.

9. **379 شاطئ مسموح للسباحة من بين 608 محصي :** ما يثبت أن مشكل المتمثل في صرف المياه المبتذلة في الأوساط الطبيعية دون معالجة لازال قائما، ما يجعل هدف القضاء نهائي على المشكل مصبات الصرف الصحي في البحر أمرا بعيد المنال في حال استمرار الأوضاع على ما هي عليها الآن.

10. **نقص فاعلية قوانين التي تقيد مياه الصرف الصناعية**: اتساع نطاق القطاع الصناعي يخلف مياه الصرف الصناعية والتي يختلف وضعها من صناعة لأخرى نتيجة لاختلاف المواد الأولية اللازمة للصناعة والمواد الناتجة أو المصنعة، وما يعرف عن هاته المياه من خطر على البيئة والصحة يلزم تنظيم ومراقبة طرق صرفها والتخلص منها، ما أوجد منظومة قانونية ومجموعة من المعاير المطبقة في هذا المجال غير أن الواقع عكس ذلك لوجود العديد من التجاوزات الخاصة بطرق الصرف والتخلص من هذا النوع من المياه المستعملة.

[1] مرجع سابق ص53.

الخلاصة:

من خلال ما تطرقنا الية في هذا الفصل تبين أن الخلل في تسيير لا يكون دائما متعلق بالإمكانيات، فالجزائر ومن خلال تطرقنا الى واقع تسيير قطاع التطهير بها نجد انه تم تسخير آليات قانونية وأدوات تخطيطية ونهج جديد في تسيير المرفق العمومي، لكن النتائج لا تحقق التطلعات ولا تلبي الاحتياجات، السبب الحقيق عدم فاعلية هذا القطاع هو الخلل في الجهاز الإداري لأنه لم يستوفي مبادئ التسيير وغياب أحد اهم ركائز التسيير وهو التنسيق والرقابة.

ليس من ممكن أن يكون هناك تسيير ناجح وأهم حلقاته مفقودة، هذا الفراغ هو من ترك المجال لمختلف التجاوزات وانتشار ظواهر التي تحد من فاعلية القطاع، حتى نتمكن من تحقيق التطلعات يجب سد هذه الفجوة.